MEE: علماء آثار مصريون غاضبون من نقل آثار إلى بلادهم المملكة

التغيير

تفاعل علماء آثار مصريون بغضب على الاتفاق الأخير بين مصر والمملكة لنقل عشرات القطع الأثرية الإسلامية إلى المملكة الغنية بالنفط.

تم التوقيع على الاتفاقية في 9 نوفمبر من قبل المجلس الأعلى للآثار (وزارة السياحة والآثار المصرية) التي تشرف على حماية الآثار والحفاظ عليها، ومركز الملك عبد العزيز للثقافة العالمية في الظهران.

وتنص الاتفاقية على أن 84 قطعة سيتم إرسالها من القطع الأثرية الإسلامية إلى المملكة على سبيل الإعارة لمدة عامين.

وسيتم نقل القطع الأثرية التي سيتم إرسالها إلى الظهران ، على الساحل الشرقي للبلاد ، في ديسمبر من متحف الفن الإسلامي في القاهرة. وهي تشمل مجموعة كبيرة من الأشياء: مثل الثريات القديمة ، ومنابر

المساجد الخشبية وحوامل القرآن الكريم.

وأعرب علماء آثار في القاهرة عن مخاوفهم على مستقبل القطع الأثرية، بالنظر إلى مصير القطع الأخرى التي غادرت البلاد ، والتلف أو عدم إعادتها على الإطلاق.

وقال عالم المصريات والخبير في الآثار بسام الشماع لموقع (Eye East Middle) البريطاني: "إن إرسال القطع الأثرية إلى دول أخرى أمر ينطوي على مخاطر كبيرة .. يمكن أن تتلف القطع الأثرية أو تضيع".

تأتي الاتفاقية في وقت تسعى فيه سلطات السياحة والآثار المصرية إلى الحصول على إيرادات إضافية لتعويض الخسائر التي تكبدها قطاع السياحة بسبب جائحة كوفيد -19.

كان القطاع الخاسر الأكبر في تفشي الوباء في هذا البلد المكتظ بالسكان ، حيث تم إغلاق العديد من المواقع والمتاحف والشركات لعدة أشهر.

ويعود السبب وراء مخاوف خبراء الآثار على سلامة تراث مصر القديم هو وجود عدد هائل من القطع الأثرية القديمة في الخارج بالفعل. تم إخراج بعض هؤلاء من مصر بشكل غير قانوني أو تم إرسالهم على سبيل الإعارة لكن لم يتم إعادتهم أبدًا.

تعرضت بعض الآثار التي تم إرسالها إلى الخارج للعرض للتخريب والتدمير في العديد من المناسبات ، بما في ذلك في ألمانيا مؤخرًا. تم إخراج القطع الأثرية القديمة من مصر على مر القرون، إما بموافقة من السلطات أو بشكل غير قانوني.

خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، قدمت الحكومات المصرية القطع الأثرية في البلاد كهدايا إلى الحكومات الأجنبية. تشكل بعض هذه العناصر نواة المجموعات المصرية في المتاحف الأوروبية ، بما في ذلك في فيينا وباريس.

صاغت مصر قانونها الأول لقصر عمليات التنقيب عن الآثار على البعثات العلمية في عام 1912. ومع ذلك ، لم يستطع القانون منع تهريب القطع المكتشفة.

قامت الحكومة بعد ذلك بصياغة سلسلة من القوانين الجديدة لحماية التراث المصري القديم ، بما في

ذلك في عام 1951 وعام 1953. ثم في عام 1983 ، أصدرت القانون رقم. رقم 117/1983 الذي جرم تهريب القطع الأثرية القديمة خارج البلاد.

ومع ذلك، نص القانون على فترة انتقالية مدتها عام قبل نفاذ الحظر الفعلي. في تلك الفترة، تم نقل عدد كبير من القطع الأثرية من مصر.

وقد تم تعديل نفس القانون عدة مرات، بما في ذلك عام 2018، لفتح الباب أمام إنشاء أول لوحة معروضات للآثار المصرية في دول أخرى.

وقالت جليلة عثمان ، عضو لجنة الآثار والثقافة في مجلس النواب المصري لموقع Eye East Middle: "تمت صياغة هذه القوانين لتوفير حماية كافية للآثار".

كما تعمل مصر جاهدة لاستعادة بعض القطع الأثرية المهربة والمسروقة إلى البلاد ، والتي ظهر بعضها فجأة في دور المزادات في أوروبا والولايات المتحدة، مما أدى إلى عودة الصدمة إلى الوطن.

واعتادت الحكومة المصرية إرسال رسائل إلى المتاحف الأجنبية تطلب منها عدم شراء القطع الأثرية المسروقة أو الأشياء التي لا يملك بائعوها إثباتًا لملكيتها القانونية.

كما يطلق بعض علماء الآثار في البلاد حملاتهم الخاصة ، بما في ذلك حملة بدأها في كانون الثاني (يناير) عالم المصريات البارز ووزير الآثار السابق زاهي حواس، الذي شكل لجنة من الشخصيات المصرية والدولية للضغط من أجل إعادة القطع الأثرية المسروقة والمهربة.

وقال حواس: "سنرسل أول عريضة إلى ألمانيا لنطلب منها إعادة تمثال الملكة نفرتيتي". التمثال النصفي البالغ من العمر 3300 عام موجود في ألمانيا منذ عام 1912.

تترافق محاولات إعادة القطع الأثرية المهرَّبة جنبًا إلى جنب مع جهود مصر لحماية الآثار التي لا تزال تُستكشف كل يوم.

مصر لديها خطة لبناء وفتح عدد كبير من المتاحف، بما في ذلك المتحف المصري الكبير بالقرب من هضبة الجيزة. سيضم المتحف عشرات الآلاف من القطع الأثرية.

وستكون القطع الأثرية التي سيتم إرسالها إلى المتحف في الظهران جزءًا من معرض حول تاريخ المساجد في جميع أنحاء العالم. سيبدأ في ديسمبر ويستمر لمدة 24 شهرًا. في المجموع ، سيتم عرض 130 قطعة أثرية إسلامية من جميع أنحاء العالم.

كما اتفقت الهيئة مع المركز على الإشراف على تنظيم المعرض. وكان وزير الآثار والسياحة المصري خالد العناني قال في وقت سابق إن المعرض سينتقل إلى مصر بعد عامين من إقامته في المملكة.

وقال مصطفى وزيري أمين عام الهيئة أن الاتفاقية تؤكد العلاقات التاريخية بين مصر و المملكة.

وقال نبيل النعيم نائب رئيس أرامكو إن المعرض المزمع إقامته سيلقي الضوء على تاريخ المساجد.

ومع ذلك، يقول علماء الآثار إن العلاقات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية المتنامية بين البلدين لا ينبغي أن تأتي على حساب التراث المصري القديم.

وقالت شمعة "لا يجب أن نعرض آثارنا للخطر بهذه الطريقة". "علينا البحث عن طرق أخرى لتوليد الدخل".

ودعا علماء آثار آخرون إلى توخي الحذر إذا كان نقل الآثار إلى دول أخرى أمرًا لا مفر منه.

قال جمال عبد الرحيم، أستاذ الفن الإسلامي بجامعة القاهرة ، لموقع Eye East Middle: "يجب اتخاذ بعض الإجراءات في نقل الآثار من دولة إلى أخرى لضمان سلامة هذه الآثار".

وأضافت "أنها تتضمن تقارير مفصلة عن الآثار قبل سفرهم وبعد عودتهم لتأكيد عدم تعرضهم لأدنى قدر من الضرر".